# من السلام إلى الإزدهار

## رؤيا جديدة للشعب الفلسطيني

"*من السلام إلى الإزدهار*" سيمكِّن الشعب الفلسطيني من بناء مستقبل أفضل له ولأبنائه.

# المحتويات


مقدمة ..... 5
من السلام إلى الإزدهار: أهداف الرؤيا الشاملة ..... 7
**الفصل الأول: إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية** ..... 8
إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية: الأهداف ..... 10
إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية من خلال بناء أساس للنمو والإستثمار التجاري ..... 10
إستراتيجية للإصلاح..... 10
الثروات البشرية..... 10
ريادة الأعمال والإبتكار..... 11
المشروعات الصغيرة والمتوسطة..... 12
إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية من خلال فتح الضفة الغربية وغزة..... 12
الطرق والسكك الحديدية..... 12
المعابر الحدودية..... 13
إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية من خلال بناء البنية التحتية الأساسية..... 13
الطاقة..... 13
المياه والصرف الصحي..... 14
الخدمات الرقمية ..... 15
إطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية من خلال تعزيز نمو القطاع الخاص..... 15
السياحة..... 16
الزراعة..... 16
الاسكان..... 17
التصنيع..... 17
الموارد الطبيعية..... 18
إطلاق القدرات الإقتصادية الكامنة عبر تعزيز التنمية والإقليمية التكاملية..... 18
الإستقرار الإقتصادي والتنمية..... 18
التبادل التجاري الإقليمي..... 19
الإستثمار الإقليمي ..... 19
الخدمات المتبادلة عبر الحدود..... 19
السياحة الإقليمية..... 20
**الفصل الثاني: تمكين الشعب الفلسطيني**..... 21
تمكين الشعب الفلسطيني: الأهداف..... 22
تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز الخدمات التعليمية ..... 22
جودة التعليم ..... 22
إتاحة الوصول للتعلم ..... 23
القدرة على تحمل التكاليف التعليمية..... 24
تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز تنمية القوى العاملة..... 24

الشباب والنساء..... 24
العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات..... 24
التعليم التقني والمهني..... 25
التدريب الداخلي والتلمذة ..... 25
تدريب القوى العاملة..... 26
تمكين الشعب الفلسطيني من خلال الإستثمار في الرعاية الصحية..... 26
إتاحة الوصول للرعاية الصحية..... 26
جودة الرعاية الصحية..... 27
الرعاية الصحية الوقائية..... 28
تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين نوعية الحياة ..... 28
الفنون والثقافة..... 28
الرياضة وألعاب القوى..... 29
الخدمات البلدية..... 30
**الفصل الثالث: تعزيز الحوكمة الفلسطينية**..... 31
تعزيز الحوكمة الفلسطينية: الأهداف..... 32
تعزيز الحوكمة الفلسطينية من خلال خلق بيئة عمل أفضل ..... 32
حقوق الملكية..... 32
الإطار القانوني والضريبي..... 33
أسواق رؤوس الأموال والسياسة النقدية..... 33
التبادل التجاري الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر..... 34
تعزيز الحوكمة الفلسطينية من خلال بناء المؤسسات..... 34
إستقلالية القضاء..... 35
المساءلة..... 35
الشفافية..... 35
المجتمع المدني..... 36
تعزيز الحوكمة الفلسطينية عن طريق تحسين الأداء الحكومي..... 36
الإستدامة المالية..... 36
الخدمات المدنية..... 37
توفير الخدمات..... 37
خاتمة..... 38

# المقدمة

لقد عاشت أجيال من الفلسطينيين دون الشعور بالسلام ودخلت الضفة الغربية وغزة في أزمة طال أمدها. ومع ذلك ، فإن الوضع الفلسطيني لن ينتهي هنا. وهذا لأن الشعب الفلسطيني يواصل مسعاه التاريخي لتحقيق تطلعاته وبناء مستقبل أفضل لأبنائه.

*مشروع "من السلام إلى الإزدهار"* هو رؤيا لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحيوية ويتألف المشروع من ثلاث مبادرات من شأنها أن تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الإقتصاد والشعب والحكومة. مع إمكانية تيسير أكثر من 50$ مليار دولار من الإستثمارات الجديدة على مدى عشر سنوات. و يمثل مشروع *"من السلام إلى الإزدهار"* الجُهد الدولي الأكثر طموحاً وشمولاً للشعب الفلسطيني حتى الآن. وإذ لها القدرة على إحداث تحول جوهري في الضفة الغربية وغزة وفتح فصل جديد في التاريخ الفلسطيني - لا يتصّف بالشدائد والخسائر، بل يتسم بالحرية والكرامة.

1. المبادرة الأولى **ستطلق العنان للإمكانيات الإقتصادية** للفلسطينيين. من خلال تطوير حقوق الملكية والعقود، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والأسواق المالية، والهيكل الضريبي المؤيد للنمو، ومشروع تعرفة منخفضة الذي يُقلل الحواجز التجارية. تتصور هذه المبادرة إصلاحات سياسية مقرونة بإستثمارات استراتيجية للبنية التحتية التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمو القطاع الخاص: المستشفيات، والمدارس، والمنازل، والأعمال التجارية سيتاح لها الوصول إلى خدمات الكهرباء والمياه النظيفة والخدمات الرقمية بأسعار مُمكنة. ستتدفق مليارات الدولارات من الإستثمارات الجديدة إلى قطاعات مختلفة من الإقتصاد الفلسطيني، وسيكون للشركات التجارية إمكانية التوصل لرؤوس الأموال، وسيتم ربط أسواق الضفة الغربية وغزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان. ويمكن للنمو الإقتصادي الناتج عن ذلك أن ينهي أزمة البطالة الحالية ويحول الضفة الغربية وغزة إلى مركز غني بفرص العمل.

2. والمبادرة الثانية **ستمكن الشعب الفلسطيني** من تحقيق طموحاته من خلال فرص تعليمية محلية جديدة قائمة على معطيات تعليمية ومعتمدة على نتائج ، وتوسيع برامج التعليم من خلال شبكة الإنترنت، وزيادة التدريب المهني والتقني، وآفاق التبادلات الدولية، فإن هذه المبادرة ستعزز وتوسع مجموعة متنوعة من البرامج التي تسهم بشكل مباشر في رفاهية الشعب الفلسطيني. سوف يُعزز النظام التعليمي الفلسطيني ويضمن تمكن الطلاب من تحقيق أهدافهم الأكاديمية والإستعداد للإنضمام للقوى العاملة.

وبنفس القدر من الأهمية، سيتسنى الحصول على الرعاية الصحية الجيدة بشكل واسع، حيث سيتم تجهيز المستشفيات والعيادات الفلسطينية بأحدث تقنيات ومعدات الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الفرص الجديدة للأنشطة الثقافية والترويحية ستحسن من جودة معيشة الشعب الفلسطيني بدايةً بالحدائق والمؤسسات الثقافية ومروراً بالمرافق الرياضية والمكتبات. كل هذه المشاريع ستساهم في تحسين الحياة العامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.

3. وستعمل المبادرة الثالثة على **تعزيز الحوكمة الفلسطينية**، وتحسين قدرة القطاع العام على خدمة مواطنيه وتمكين نمو القطاع الخاص. ستدعم هذه المبادرة القطاع الفلسطيني العام في إجراء التحسينات والإصلاحات اللازمة لتحقيق النجاح الإقتصادي على المدى الطويل. الإلتزام بالتمسك بحقوق الملكية، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال التجارية، وإعتماد هيكل ضريبي موجه نحو النمو وقابل للتنفيذ، وتطوير أسواق رأسمالية قوية ستؤدي إلى زيادة الصادرات والإستثمار الأجنبي المباشر. ومن شأن وجود فرع قضائي عادل ومستقل أن يكفل حماية هذه البيئة المواتية للنمو وأن يساهم في إزدهار المجتمع المدني. بالإضافة إلى أن النُظم والسياسات الجديدة ستساعد على تعزيز شفافية الحكومة وقابلية خضوعها للمساءلة. وسيعمل الشركاء الدوليون على القضاء على إعتماد القطاع العام الفلسطيني على الجهات الواهبة ووضع الفلسطينيين على مسار تحقيق الإستدامة المالية على المدى الطويل. وسيجري تحديث المؤسسات وجعلها أكثر كفاءة لتيسير تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بأكبر قدر من الفعالية. يمكن لهذه المبادرة وبدعم من القــادة الفلسطينيين أن تمهد الطريق إلى عهد جديد من الحرية وإتاحة الفرص للشعب الفلسطيني وأن تضفي طابعاً تأسيسياً على السياسات اللازمة للنجاح في التحول الإقتصادي.

وهذه المبادرات الثلاث ليست مجرد رؤيا لمستقبل واعد للشعب الفلسطيني فحسب - بل هي أيضاً الأساس لخطة قابلة للتنفيذ. ستوضع رؤوس الأموال التي يتم جمعها من خلال هذا الجهد الدولي في صندوق جديد يديره مصرف إنمائي متعدد الأطراف. وسيقوم نظام المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد والضمانات المشروطة بحماية الإستثمارات وضمان تخصيص رؤوس الأموال بكفاءة وفعالية. ستعمل القيادة الإدارية للصندوق مع البلدان المستفيدة لوضع خطوط توجيهية سنوية للاستثمار، والأهداف الانمائية، وإصلاحات الحوكمة التي ستدعم تنفيذ المشاريع في المجالات المحددة في إطار مشروع *"من السلام إلى الإزدهار"*. ستوزع المنح والقروض ذات الشروط المُيسّرة وغير ذلك من الدعم على المشاريع التي تستوفي المعايير المحددة من خلال عملية مبسطة من شأنها أن تتيح المرونة والمساءلة على حد سواء.

وإذا ما تم تنفيذ مشروع *"من السلام إلى الإزدهار"* فانه سُيمكن الشعب الفلسطيني من بناء المجتمع الذي تطمح الأجيال إلى إنشائه. وستسمح هذه الرؤيا للفلسطينيين بالتمتع بمستقبل أفضل وإغتنام الفرصة لتحقيق أحلامهم. وبمساعدة أطراف المجتمع تصبح هذه الرؤيا ممكنة، ولكن القدرة على إطلاقها تقع على عاتق الشعب الفلسطيني. ولا يمكن للفلسطينيين تحقيق الرخاء الا من خلال السلام.

# "من السلام إلى الإزدهار": أهداف الرؤيا الشاملة

في مدى عشر سنوات

ونتيجة لما ذُكر أعلاه، فسوف يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

# مليون

توفير أكثر من مليون وظيفة في الضفة الغربية وغزة

خفض معدل البطالة إلى ما يقارب أرقام آحادية

خفض معدل الفقر الفلسطيني بنسبة 50 في المائة

# الفصل الأول

## إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية

***إتفاق سلام دائم سيضمن مستقبلاً من الفرص الإقتصادية لجميع الفلسطينيين.***

ستُنشئ المبادرة الأولى من مشروع *"من السلام إلى الإزدهار"* أساساً جديداً للإقتصاد الفلسطيني، وتُولّد نمواً إقتصادياً سريعاً وتخلق فرصاً للعمل. وتم بناء هذا الجزء من الخطة حول أربعة برامج أساسية سيتم دعمها من قبل مؤسسة النمو الإقتصادي والإستثمار التجاري. فمشروع *"من السلام إلى الإزدهار"* سوف يخلق بيئة الأعمال التي تمنح المستثمرين ثقة بان أصولهم ستكون آمنة من خلال تحسين حقوق الملكية، وسيادة القانون، والإستدامة المالية، وأسواق رؤوس الأموال، وسياسات مكافحة الفساد.

1

سيخفف البرنامج الأول من القيود المفروضة على النمو الاقتصادي الفلسطيني من خلال **فتح الضفة الغربية وغزة** أمام الأسواق الإقليمية والعالمية. وستساعد الإستثمارات الرئيسية في النقل والبنية التحتية الضفة الغربية وغزة على الإندماج مع الإقتصادات المجاورة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية والحد من تعقيدات النقل والسفر. ولتكملة هذه الإستثمارات، سيدعم هذا البرنامج أيضا الخطوات اللازمة لتحسين التعاون الفلسطيني مع مصر وإسرائيل والأردن، بهدف الحد من الحواجز التنظيمية أمام حركة السلع والأشخاص الفلسطينيين.

2

سيدعم البرنامج الثاني الإقتصاد الفلسطيني من خلال **إنشاء البنية التحتية الأساسية** التي يحتاج إليها الشعب الفلسطيني وأعماله التجارية لتحقيق الإزدهار. وسوف يسهل هذا البرنامج إعتماد مليارات الدولارات من الإستثمارات في قطاعات الكهرباء والمياه والإتصالات مما سيزيد زيادة القدرة على توليد الطاقة الكهربائية مع إنشاء شبكات نقل وتوزيع فعالة. وستتلقى الجهات المعنية الفلسطينية التدريب والمساعدة لإدارة هذه البنية التحتية وزيادة المنافسة لإبقاء التكاليف منخفضة بالنسبة للمستهلكين.

3

يركز البرنامج الثالث على **تعزيز نمو القطاع الخاص** مع إمكانية خفض البطالة إلى أرقام آحادية تقريباً وخلق أكثر من مليون وظيفة فلسطينية جديدة. وبعد إعتماد الإصلاحات الرئيسية في مجال السياسات وإنشاء البنية التحتية الأساسية، يتصور مشروع *"من السلام إلى الإزدهار"* خلق إستثمار إستثنائي من القطاع الخاص في ريادة المشاريع والأعمال التجارية الصغيرة والسياحة والزراعة والإسكان والتصنيع والموارد الطبيعية. وسيكون الهدف من الإستثمار في مراحله المبكرة هو إزالة القيود المفروضة على النمو وإستهداف المشاريع الرئيسة التي تُشكل قوى دافعة لتوليد فرص العمل لزيادة الناتج المحلي الإجمالي. فبدايةً من الأب الذي يعمل في متجره لدعم عائلته، والخريجات الجامعيات الشابات اللائي يقمن ببناء أوائل مشاريعهن، فإن الفلسطينيين العاملين في جميع أنحاء القطاع الخاص سوف يستفيدون من هذا البرنامج.

4

يشجع البرنامج الرابع **تعزيز التنمية والتكامل الإقليميين**، ويخلق فرصاً جديدة للأعمال التجارية الفلسطينية، ويزيد التجارة مع دول الجوار. وسيعزز هذا البرنامج إقتصاديات مصر وإسرائيل والأردن ولبنان ويقلل من الحواجز التجارية في جميع أنحاء المنطقة. فالتعاون المتزايد بين الشركاء التجاريين سيدعم الشركات التي تسعى إلى تطوير الأعمال التجارية الدولية في هذه البلدان، ولا سيما في الضفة الغربية وغزة. وسيساعد هذا البرنامج القطاع الخاص الفلسطيني على الإستفادة من فرص النمو من خلال تحسين الوصول إلى الإقتصادات القوية المجاورة.

## إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية:

# الأهداف

- زيادة الصادرات الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى **40** بدلا من **17** بالمئة
- ضمان التوافر المستمر للكهرباء بتكلفة ميسورة في الضفة الغربية وغزة
- مضاعفة إمدادات المياه الصالحة للشرب للفرد الواحد المتاحة للفلسطينيين
- تمكين الخدمات المعلوماتية الفلسطينية لتصبح عالية السرعة
- زيادة حصة الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من **1.4** إلى **8** في المائة

# إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية من خلال بناء أساس للنمو والإستثمار التجاري

## إستراتيجية الإصلاح

الإنتقالات الإقتصادية الناجحة تعتمد مبادىء أساسية لبناء مؤسسات ذات أهمية حيوية ولتنفيذ الإصلاحات التنظيمية التي تجذب الإستثمار التجاري و تحافظ على النمو الطويل الأجل المُيسر من قبل القطاع الخاص. والدول المزدهرة ذات بيئة صديقة للأعمال مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان و اليابان أنشأت اقتصادات حديثة بالتركيز على النمو المبني على الاستثمار، والنمو القوي للبنية التحتية، و صادرات قوية. وبالإضافة إلى ذالك حقوق الملكية، وسيادة القانون، والمسؤولية المالية، والإستقلالية، وأسواق رأس المال، وضمانة مكافحة الفساد كلها تُشكل عناصر حاسمة في إستراتيجية النمو التي وضعتها هذه الرؤيا.
إن مشروع "من السلام إلى الإزدهار" يتبنى هذه المبادئ الأساسية ويعطي لها الأولوية في رحلة الشعب الفلسطيني الى النجاح الإقتصادي المستمر. الترويج لهذه الإصلاحات الأساسية والتنظيمية والتقنية إلى جانب دعم الأعمال التجارية وتقديم المساعدة الفنية ستؤدي إلى خلق البيئة الصديقة للأعمال وهي اللازمة للتحول الإقتصادي الذي يمكن أن يعود بالنفع على الأجيال القادمة.

## الثروات البشرية

إن خلق الأساس للنمو والإستثمار التجاري يبدأ بالشعب الفلسطيني. فالفلسطينيون لا يختلفون عن جميع الناس فهم يحلمون بمستقبل أفضل لأنفسهم وللأجيال المقبلة ويطمحون أن يكونوا ناجحين مهنياً. إن مشروع *"من السلام إلى الإزدهار"* يوفر طريقاً لتحقيق تلك الأحلام. وإعتماداً على نماذج مثل **ألمانيا والسويد**، يضع برنامج "الثروات البشرية" إستراتيجية لتدريب، وتطوير، وتوظيف الجيل القادم من رجال ونساء الأعمال الفلسطينيين والقادة المدنيين. فهو يبني قاعدة الثروات البشرية للإقتصاد الفلسطيني ويعطي الأولوية للإستثمار في التعليم التقني والمهني، وبرامج العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات (STEM). إن التدريب الكفيل بالارتقاء بمهارات القوى العاملة يُعد الفلسطينيين لمباشرة وظائف اليوم وريادة إقتصاد الغد بشكل أفضل. وسيكون لدى الشركات ثقة أكبر بأن الفلسطينيين ستتوفر لديهم المهارات اللازمة لشغل الوظائف التي يسعون إلى إنشائها، مما سيؤدي إلى دورة فعالة من الإستثمارات الجديدة وتوسيع الأنشطة القائمة.

## ريادة الأعمال والإبتكار

يشكل عنصر "ريادة الأعمال والإبتكار" ونمو القطاع الخاص حجر الزاوية في الإقتصادات الحيوية. أحدث نجاحات الشركات الفلطسينية الجديدة تُثبت أن أصحاب المشاريع الفلسطينيين لديهم قدرة رائعة على بناء شركات مبتكرة ومزدهرة. ومن أجل إستغلال نجاحاتها لا بد من إنشاء إطار مؤسسي للنمو، لإعداد المزيد من أصحاب المشاريع الفلسطينيين ولشركاتهم النجاح. ولا تزال المنظومة البيئية الحاضنة في البلدان المجاورة غير مُستغلّة من قبل الشعب الفلسطيني، إذ يُقدم الفلسطينيون من جميع أنحاء العالم مجموعة من المواهب التي يمكن أن تدعم ثقافة بدء المشاريع المحلية القوية. وسيدعم هذا البرنامج قطاع بدء المشاريع الفلسطينية الناشئة من خلال مساعدة رواد الأعمال الفلسطينيين على التغلب على معوقات النمو وكسر قيود نقص الموارد التي يواجهونها اليوم. ومن خلال الدخول في شراكة مع شركات رؤوس الأموال الإستثمارية الفلسطينية ومثيلاتها الدولية، سيحفز هذا المشروع التعاون الإقليمي للشركات الفلسطينية الواعدة ويدعم إستثماراتها الخاصة. وسيساعد هذا البرنامج أيضاً بالإضافة إلى الإستثمارات الأخرى في التعليم والخدمات الرقمية، على تمكين الجيل القادم من رواد الأعمال الفلسطينيين للإبتكار وبناء شركاتهم الخاصة الناجحة، وخلق بيئة ناجحة لتنظيم المشاريع في الضفة الغربية وغزة.

## المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المشروعات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة التي توظف اليوم غالبية القوى العاملة الفلسطينية دوراً حاسماً في نجاح الإقتصاد الفلسطيني. وسيتطلب قطاع الأعمال المحلية المزدهرة في الضفة الغربية وغزة الحصول على تسهيلات إئتمانية وعلى إصلاح جوهري للقوانين، والقواعد، والسياسات، و الأنظمة التي تعيق تقدم الأعمال التجارية وتشكل عائقاً لنمو القطاع الخاص. وسيكفل مشروع *"من السلام إلى الإزدهار"* لجميع الفلسطينيين- وليس فقط الأثرياء وذوي الصلات – فرصة الإستفادة من منافع السلام. ومن شأن وجود قطاع أعمال محلي نشيط وقوي أن يخلق فرص عالية الأجر والجودة للطبقة العاملة الفلسطينية بحيث يكون في نهاية المطاف هو المحرك الرئيسي للإزدهار. ومن أجل تعزيز بيئة خلق فرص عمل للطبقة العاملة، سيشجع هذا المشروع الفلسطينيين على بناء إطار تجاري جديد يشمل جميع العناصر الرئيسية لقطاع الأعمال المزدهر ويغذي نمو الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة. وسيدعم هذا البرنامج القروض المقدمة للشركات الصغيرة في الضفة الغربية وغزة لضمان حصول هذه المشروعات على رؤوس الأموال اللازمة لإعادة الإستثمار في عملياتها وفي نمو شركاتها. كما سيحفز الدعم المقدم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة نمو المؤسسات المحلية، التي يمكن ان تكون بمثابة حليف للشركات الدولية الكبيرة الساعية إلى التعاطي بأعمال تجارية أو جلب الإستثمار الأجنبي المباشر للفلسطينيين. ومن شأن إعطاء الأولوية لوضع إطار تأسيسي للسياسات المناصرة للنمو أن ينهي الحلقة المفرغة للفقر التي تعصف بالشعب الفلسطيني وأن يبدأ التحول نحو التنمية المستدامة والإزدهار.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** جهات التسليف ومضاهاة رؤوس الأموال

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة

**التمويل:** 100$ مليون في شكل منح لتمويل رؤوس الأموال
يصل إلى 300$ مليون من التمويلات الميسرة الشروط

**نظرة عامة على المشروع:** سيدعم هذا المشروع إنشاء مؤسسات إقراض لمضاهاة رؤوس الأموال التي تركز على الشركات الفلسطينية وشركات التكنولوجيا الناشئة. سيشجع عنصر المضاهاة لرؤوس الأموال الإستثماري والشركات الخاصة على الإستثمار في المشاريع الناشئة الفلسطينية. كما سيحفز عنصر الإقراض للمصارف الفلسطينية على زيادة إقراضها للشركات المؤهّلة. وستساعد هذه المؤسسات مجتمعة رواد الأعمال الفلسطينيين على جذب رؤوس الأموال والقروض التي يحتاجونها لبناء الجيل القادم من الشركات الفلسطينية المبتكِرة.

# إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية من خلال فتح الضفة الغربية وغزة

### الطرق والسكك الحديدية

يواجه الشعب الفلسطيني بشكل روتيني تحديات لوجستية في الضفة الغربية وغزة، مما يعوق السفر، ويسبب ركود النمو الإقتصادي، وخفض الصادرات، وتوقف الإستثمار الأجنبي المباشر. ويتيح مشروع "من السلام إلى الإزدهار" فرصة للإندماج الطبيعي الفلسطيني من خلال شبكة نقل فعالة وحديثة. كما سيدعم هذا المشروع بناء الطرق في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. والإستثمارات الإضافية ستمول ممراً يوصل بين الضفة الغربية وغزة عبر طريق رئيسي، مع إحتمال إنشاء خطاً حديثاً للسكك الحديدية. وستقلل هذه التحسينات من تعقيدات سفر الفلسطينيين وتزيل العوائق التي تؤخر أو تمنع السلع من الوصول إلى وجهتها الأخيرة عن طريق الربط المباشر بين المراكز السكانية وتخفيف الحواجز أمام التنقل.

### المعابر الحدودية

للحفاظ عل النمو الإقتصادي، يجب أن تكون السلع والأفراد الفلسطينين قادرين على التحرك بسهولة وأمان عبر الحدود. سيوفر هذا المشروع المساعدة المالية والتقنية لبناء قدرات موظفي الهجرة والجمارك لتشغيل وإدارة نقاط العبور بالتنسيق مع الدول المجاورة. سيؤدي هذا المشروع أيضاً إلى تحسين المرافق في نقاط العبور الرئيسة على طول الحدود وبناء منافذ جديدة للدخول. سيتم تجهيز محطات وقوف وسائل النقل بأحدث أجهزة التكنولوجيا لعبور الحدود، وسيتم تجديد المحطات القديمة وتحسينها لتوفير وسائل الراحة للمسافرين لإستخدامها أثناء العبور. وفي نهاية المطاف، فإن هذا المشروع لديه القدرة على إطلاق مستويات غير مسبوقة من التجارة، ونمو الصادرات، وزيادة الإستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وغزة وجيرانها - وخاصة مصر وإسرائيل والأردن.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** "إزالة الحواجز" تحديث نقاط العبور الحدودية

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة

**التمويل:** يصل إلى 900$ مليون في شكل منح تمويلية

**نظرة عامة على المشروع:** سيتم بناء محطات جديدة للشاحنات وطرق وصول خاصة وغيرها من منشآت البنية التحتية في المعابر الرئيسية. ستدعم هذه الأموال أيضاً برامج تطوير القدرات لتدريب الموظفين الفلسطينيين على أفضل الممارسات، ولتمويل برامج بناء القدرات الجديدة من النظم التكنولوجية. وستؤدي هذه الإستثمارات إلى تقليل أوقات الإنتظار وتحسين خدمة العملاء عند نقاط العبور. وسيخلق المشروع مئات الوظائف المباشرة في البناء وفي إدارة نقاط العبور وآلاف الوظائف في الإقتصاد الفلسطيني من خلال خفض تكاليف التجارة والسفر.

# إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية من خلال بناء البنية التحتية الأساسية

### الطاقة

كان للنقص في الكهرباء ذات التكلفة الميسورة آثارسلبية عميقة على رفاهية الشعب الفلسطيني، ولا سيما في غزة. على المدى القريب، سيركز هذا المشروع على إنهاء أزمة الكهرباء في غزة وبسرعة - حيث سيضمن حصول الفلسطينيين في غزة على ما لا يقل عن 16 ساعة من الكهرباء يومياً في غضون سنة من بداية تنفيذ المشروع. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال الإستثمارات في تحديث الشبكات، ومحطة توليد الكهرباء في غزة، والمرافق الحديثة للطاقة المتجددة. ستكفل الإستثمارات الاضافية في البنية التحتية للطاقة حصول غزة على الكهرباء بإستمرار وذالك في غضون خمس سنوات، وسيقوم بتخفيض تكلفة الكهرباء في الضفة الغربية عن طريق زيادة الإمدادات المحلية وتحسين البنية التحتية للشبكة. وأخيراً، سيوفر هذا المشروع الدعم التقني لزيادة قدرة المرافق الفلسطينية على إدارة وخدمة هذا القطاع.

### الماء والصرف الصحي

يُعدّ الحصول على المياه عاملاً حاسماً في تمكين النشاط الإقتصادي في العديد من قطاعات الإقتصاد الفلسطيني. إن هذا المشروع لديه القدرة، من خلال تخصيص إستثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية التي تزيد من إمدادات المياه، بما في ذلك مرافق تحلية المياه، والآبار، وشبكات التوزيع، على مضاعفة كمية المياه الصالحة للشرب والمتاحة لكل فرد فلسطيني في غضون خمس سنوات. وسيدعم التمويل الإضافي تطوير مرافق جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية وغزة، مما يضع حداً للمخاطر الصحية العامة المستمرة التي تشكلها مياه الصرف غير المعالجة. وستتم إعادة إستخدام هذه المياه المعالجة مما يخلق إمدادات هائلة من المياه بأسعار معقولة للإستخدام الزراعي والصناعي.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** "إمداد غزة بالطاقة" تحديث محطة الطاقة

**الموقع:** غزة

**التمويل:** يصل إلى 590$ مليون في شكل منح وتمويلات ميسرة الشروط

**نظرة عامة على المشروع:** ستوفر المرحلة الأولى من هذا المشروع ما يصل إلى 90$ مليون دولار من التمويل الممنوح لدعم تحويل محطة توليد الكهرباء في غزة من وقود المازوت إلى الغاز الطبيعي وتوصيلها بالإمدادات اللازمة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة إمدادات الكهرباء في غزة بحوالي 70 ميغاواط وخفض تكلفة الكهرباء بشكل كبير للفلسطينيين. وفي المرحلة الثانية، سيؤدي إستثمار إضافي بقيمة 500$ مليون دولار إلى توسيع الطاقة الإنتاجية لمحطة كهرباء غزة بحوالي 400 ميغاواط إضافية. سيخلق المشروع مئات الوظائف في مجال البناء وسيدعم أيضاً خلق آلاف الوظائف من خلال تزويد الشركات في غزة بالكهرباء الموثوق بها والميسورة التكلفة لأول مرة منذ سنوات.

## الخدمات الرقمية

في حين شهد الكثير من دول العالم ثورة في مجال التكنولوجيا الرقمية، فإن الخدمات الرقمية في الضفة الغربية وغزة محدودة. سيساعد هذا المشروع الفلسطينيين على تحقيق قفزة إلى الأمام في الخدمات الرقمية من خلال توفير الحوافز المالية والخبرة التقنية لدعم القطاع الخاص الفلسطيني في تطوير خدمات الإتصالات (الجيل الرابع) 4G LTE و 5G. علاوة على ذلك سيضمن توسيع الوصول إلى خدمات الإنترنت. وستدعّم حوافز مالية أخرى الشركات والبلديات الفلسطينية في توفير خدمات الإنترنت العالية السرعة. وستولد هذه الإستثمارات تحولاً رقمياً في الضفة الغربية وغزة وستدعم النمو الإقتصادي في قطاعات متعددة من الإقتصاد الفلسطيني.

# إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية بتعزيز نمو القطاع الخاص

## السياحة

مزايا فريدة ومثيرة تؤهل الضفة والغربية وغزة لتصبحا وجهة عالمية جاذبة للسواح. وهي من الأماكن النادرة في العالم وتزخر بالمواقع التاريخية والدينية الرائعة. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك أكثر من أربعين كيلومترا من الخط الساحلي في غزة والذي يمتد بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط والتي يمكن تطويرها وتحويلها إلى مدينة ذات طراز عصري تطل على الساحل البحري، كنظيراتها في بيروت، وهونغ كونغ ، ولشبونة، و ريو دي جانيرو، وسنغافورة وتل أبيب. وما هو واعد أيضاً، المطبخ الفلسطيني الذي يتباين مناطقيا ويثير إعجاب الزوار. فكل مدينة فلسطينية تتماهى وتتفاخر بأطباقها ونكهاتها كعلامات تجارية، من أيس كريم حسن روكاب في رام الله الى كنافة نابلس الشهيرة. معاً، هذه المعالم السياحية تمنح الضفة الغربية وغزة فرصاً سياحية غنية وتفتح أبواب منافع السياحة في الضفة الغربية وغزة على مصراعيها. وسوف يقوم هذا المشروع بدعم الإستثمار في بناء الفنادق، والمؤسسات الخدمية كالمطاعم ومصانع المشروبات و المؤسسات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة. ومن خلال التمويل الإضافي، سيتم العمل على تحسين التدريب الخاص بالضيافة، وتجديد وتطوير المواقع السياحية. وأخيراً، سيقوم هذا المشروع بتمويل حملة تسويقية عالمية كبرى لتسليط الأضواء على المعالم السياحية في كل من الضفة الغربية وغزة للجماهير المهتمة حول العالم. وعبر هذه الإستثمارات وغيرها، ستتوفر للفلسطينيين فرص الحصول على الموارد المطلوبة لبناء صناعة سياحية مزدهرة – صناعة قادرة على إستقطاب عشرات الآلاف من الزوار إلى الضفة الغربية وغزة سنوياً و|على تحفيز النمو الاقتصادي لجملة من قطاعات الإقتصاد الفلسطيني.

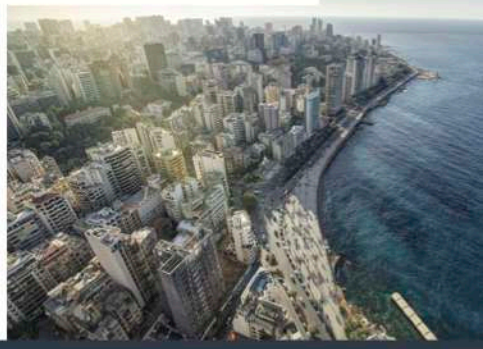

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** تسهيلات الإقراض السياحي وإعادة تأهيل المواقع

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة

**ميزانية البرنامج:** يصل الى 750$ مليون في التمويل التساهلي

يصل الى 200$ مليون في المنح التمويلية

**نظرة عامة على المشروع:** تطوير الصناعة السياحية الفلسطينية بصورة متكاملة يتطلب إستثمارات جديدة لتحسين المرافق والمستلزمات المتاحة للسواح والتسهيلات المتاخمة للمواقع السياحية الشهيرة. وسيوفرهذا المشروع لأصحاب الخدمات الفندقية وشركات السياحة إمكانية الحصول على قروض منخفضة الفائدة وذلك من خلال تسهيلات إقراض حديث تُدار بالتعاون مع المصارف الفلسطينية. وسيتم توفير ما يصل الى 375$ مليون كمبالغ متاحة للإقراض لمدة خمس سنوات خلال عمر المشروع مما سيضمن إمكانية حصول الفلسطينيين على رؤوس الأموال المطلوبة لتطوير هذا القطاع بوتائر سريعة. وبعد مرور خمس سنوات، من الممكن توسيع وتمديد هذه التسهيلات لخمسة أعوام إضافية. ومن جانب آخر، سُيضاف 200$ مليون من المنح التمويلية لدعم وتأهيل تطوير مواقع سياحية مستقبلية.

## الزراعة

في حين أن الزراعة تمثل ما يقارب ثمانية بالمائة من العمالة الفلسطينية، لم يفلح هذا القطاع في تحقيق إمكانياته نظراً لعدم توفر الأراضي والمياه والتقنيات للمزارع الفلسطيني. ومن شأن تأمين مناخ تجاري متحسن في الضفة الغربية وغزة وتوفيرمساحات أكثر من الأراضي سيخلق للمزارعين فرص هائلة لتوسيع أنشطتهم. وفي نفس الوقت، سوف يقوم هذا المشروع بدعم المزارعين الذين يودون تأمين فرص الإقتراض من المصارف المحلية. وسيعمل المشروع مع المبدعين في مجال التكنولوجيا المالية. وستتاح للمزارعين فرص لشراء بذور جديدة وأسمدة وبذات الوقت تطوير الدفيئات، وشبكات الري والبنى التحتية الأخرى. كما ستساعد تمويلات أخرى على تأهيل الأراضي الزراعية، وبناء مركز ثقافي جديد لرفع مستوى الثقافة والتدريب الزراعي. هذه التحسينات الجارية سوف ترفع من قدرات المزارع الفلسطيني في توجيه الجهد إلى إنتاج محاصيل ذات قيمة سوقية أعلى وتتيح له فرصاً لإستثمار التقنية الحديثة في العمل الزراعي. وهذا ما يعزز عمله التجاري، وبالمحصلة سوف يرفع من مستوى معيشة أسرته.

## الإسكان

من الصعب على الكثير من الفلسطينيين شراء مساكن بسبب أسعار العقارات الباهظة على إمتداد الضفة الغربية وغزة. سيزيد السلام أعمال البناء ويخفض أسعار العقارات في الضفة الغربية وغزة. قدرة الحصول على مساكن جديدة بدعم متاح من المصارف الفلسطينية من خلال رهون العقارات للمشتري المؤهل، سوف تساعد على نمو سوق الإسكان. وسوف تحسن كذلك من نوعية حياة المواطن الفلسطيني وتساعد على بناء مجتمعات قوية. وكلما توطدت حقوق الملكية سيتمكن الفلسطينيون من أصحاب العقارات التي تجد صداها في إستراتيجية الإصلاح من إستثمار أصول عقاراتهم السكنية كضمان للقروض التي ربما يمكن إستخدامها للإقتراض من أجل تمويل أعمال تجارية صغيرة أو إستثمار رأسمالي. وهذا مما سيساعد على تحفيز الإقتصاد الفلسطيني ويزيد من فرص العمل.

البضائع المصنعة على أيادي الفلسطينيين معروفة بجودتها وقيمتها النوعية، بحيث تستطيع ملء رفوف المتاجر والمستودعات حول العالم.

## التصنيع

من منحوتات خشب أشجار الزيتون إلى التطريز المُتقن، كان الطلب العالمي على الصناعة الحرفية الفلسطينية يعود لمئات السنين. اليوم، لدى الفلسطينيين فرصة سانحة لإنعاش ذلك التراث التصنيعي المُتقن في الضفة الغربية وغزة. هذا البرنامج سوف يدعم تطوير مناطق صناعية على مستوى عال من الحداثة ومرافق تصنيعية أخرى تستطيع الشركات الفلسطينية الإستفادة من حوافز ضرائبية وتمويلية، مما يخفض من تكاليف العمل التجاري. بالإضافة، هذه المناطق المتخصصة ستساعد الشركات من خلال توفير مرافق للخدمات وأخرى للتدريب ضمن المنشآت، وفي الوقت ذاته ترفع مستويات التنافس وتزيد الإنتاج. بعض من التمويل الذي يقدمه هذا المشروع سيخصص لتطوير مرافق مشتركة مع الدول المجاورة، وهذا سيساعد الفلسطينيين ودول الجوار على وضع مواردهم في بوتقة واحدة لجني المنافع المتبادلة. من خلال هذا البرنامج، ستكون البضائع المصنعة على أيادي الفلسطينيين معروفة بجودتها وقيمتها النوعية، بحيث تستطيع ملء رفوف المتاجر والمستودعات حول العالم.

## الموارد الطبيعية

تمتلك الضفة الغربية وغزة ثروات ذات شأن من الأحجار، والرخام، والعناصرالهيدروكربونية وغيرها من المعادن. سيقدم هذا المشروع الدعم لتطوير الإحتياطات الرئيسية من الموارد، كحقل الغاز الطبيعي البحري، وحقول النفط ومواقع المحاجر غير المستغلة في الضفة الغربية. كما ستساهم في توفير المساعدة التقنية لتطوير إطار تنظيمي لإستغلال الموارد الطبيعية بما فيها الموارد المشتركة والواقعة على إمتداد المناطق الحدودية. لدى هذه الموارد إمكانيات دفينة لتدر مليارات الدولارات من الإيرادات وخلق آلاف الوظائف الفلسطينية ذات الجودة العالية والأجور الجيدة.

# إطلاق القدرات الاقتصادية الكامنة عبر تعزيز التنمية الإقليمية التكاملية

### الإستقرار الإقتصادي والتنمية

إن المنظور الإقتصادي الطويل الأمد للضفة الغربية وغزة يرتبط بمدى القوة الإقتصادية والإستقرار في البلدان المجاورة. في الوقت الحاضر، تواجه الأسواق الهامة للفلسطينيين، ومصر، والأردن ولبنان تحديات إقتصادية بارزة. سيستند هذا المشروع على خطط التنمية الوطنية لهذه البلدان لمساعدتها على تجاوز العقبات التي تعترض نموها الإقتصادي، من خلال دعم الجهود الرامية الى توفير الكهرباء المحلية الموثوقة، وتحسين وسائل إيصال الموارد المائية، ودعم القطاع الخاص، وتعزيز المؤسسات المالية وتحديث خدمات القطاع العام. وستساهم هذه الإستثمارات في الحد من مخاطر عدم الإستقرار الاقتصادي، وخلق فرص كبيرة للفلسطينيين لزيادة الصادرات، وتنمية الإستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء شراكات تجارية جديدة في المنطقة.

### التبادل التجاري الإقليمي

يمكن للتكامل والتعاون الإقليميين خلق فرص إقتصادية جديدة وكبيرة للشعب الفلسطيني. ومثلما إستفادت دبي وسنغافورة من مواقعهما الإستراتيجية وإزدهرتا كمركزين ماليين إقليميين، وبمقدور الضفة الغربية وغزة أن تتطور لتصبح مركزاً إقليمياً للتبادل التجاري. وسوف يقوم هذا المشروع بتشجيع بناء بنية تحتية جديدة لتسهيل التجارة والنقل بين الضفة الغربية وغزة، والأردن، ومصر، وإسرائيل ولبنان من خلال القيام بتحسين مطارات الدول المجاورة والموانئ ويمتد الى تطوير مركز تجاري إقليمي للغاز الطبيعي في مصر. وسيؤدي هذا المشروع إلى تحسين التنقل في المنطقة وفتح أبواب فرص تجارية جديدة للقطاع الفلسطيني الخاص.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** السياحة الإقليمية

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة ، ومصر، والأردن ولبنان

**ميزانيه البرنامج:** تصل إلى 1.5$ مليار في التمويل التساهلي
تصل إلى 500$ مليون بشكل منح

**نظرة عامة على المشروع:** تتمتع المنطقة بإمكانات سياحية غيرعادية ، بثقافتها وجمالها الطبيعي ومواقعها التاريخية والدينية. سيدعم هذا المشروع الشركات المحلية للقطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المواقع السياحية والبنية التحتية في مصر والأردن ولبنان. سيخصص تمويل إضافي لوضع إستراتيجية إقليمية للسياحة وحملة تسويقية تركز على زيادة عدد السياح الذين يسافرون إلى بلدان متعددة في المنطقة في رحلة واحدة. وتنطوي هذه الإستثمارات على إمكانية زيادة السياحة إلى المنطقة ككل وإجتذاب عشرات الآلاف من السياح الإضافيين إلى الضفة الغربية وغزة كل عام.

## الإستثمار الإقليمي

من أجل تحسين الآفاق الإقتصادية للمنطقة ككل، ينبغي تكريس الإهتمام لتحفيز التنمية المبنية على العناصر المتاحة في القطاعات الخاصة للبلدان المجاورة. إستناداً الى الدروس المستفادة من بولندا في التسعينيات وفي مصر وتونس بعد الربيع العربي في 2011، حققت صناديق المشاريع نجاحا في تعزيز النمو بإستخدام الأموال الأولية للقطاع العام لصناديق الإستثمار، والتي تستهدف الملكية الخاصة والائتمان. الأردن، وربما لبنان وغيرها، يمكن أن تستفيد وبشكل هائل من صناديق المشاريع الجديدة التي تدعم الشركات المحلية. ويمكن لهذه الصناديق أن تستثمر رؤوس الأموال في المرحلة المبكرة بأعمال تجارية واعدة في القطاع الخاص لهذه البلدان. وسوف تسهم الصناديق في خلق عشرات الآلاف من الوظائف الجديدة والمباشرة وغيرالمباشرة لمواطنيها كما أنها ستيسر تأسيس شراكات مع الموظفين ومؤسسات عملهم، وخبراء الصناعات حول العالم. ومن شأن صناديق المشاريع الجديدة الناجحة في منطقة الشرق الأوسط أن تفيد الضفة الغربية وغزة، ويمكن أن توفر الأساس لصناديق المشاريع الإقليمية الأكبر حجماً، أو أن تتحول إلى صندوق مخصص للمشاريع في الضفة الغربية وغزة في المستقبل.

## الخدمات المتبادلة عبر الحدود

ومن تلوث المياه إلى نقص الكهرباء، تواجه بلدان المنطقة العديد من التحديات المشتركة. ويمكن للتطورات الجديدة على طول المناطق الحدودية بين الضفة الغربية وغزة، ومصر، وإسرائيل والأردن أن تعالج العديد من هذه القضايا في الوقت الذي تولد فيه نشاطاً إقتصادياً جديداً. سيدعم هذا المشروع تطوير محطات معالجة المياه العادمة الرئيسية ومرافق تحلية المياه ومحطات توليد الطاقة في هذه المنطقة ومن أجلها. وستوفر هذه التحسينات الخدمات اللازمة للأشخاص المحتاجين، مع تيسير التعاون والتكامل بين حكومات البلدان في المنطقة أيضاً.

## السياحة الإقليمية

ستستفيد صناعة السياحة الفلسطينية بشكل كبير من زيادة النشاط السياحي في البلدان المجاورة. بناء على جاذبية المعالم السياحية مثل الأهرامات المصرية، وعجائب البتراء الأثرية في الأردن وشواطئ لبنان، فإن جيران الضفة الغربية وغزة لديهم إمكانيات هائلة لتنمية صناعاتهم السياحية. سيدعم هذا المشروع الشركات الخاصة وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المواقع السياحية وخيارات النقل وإقامة الفنادق والمطاعم في جميع أنحاء مصر والأردن ولبنان بالتوازي مع هذه الإستثمارات. ويتوخى هذا المشروع قيام هذه البلدان، بالتعاون مع الفلسطينيين، بوضع إستراتيجية متماسكة للسياحة الإقليمية، بما في ذلك خطط الإستثمار المشترك، وحملات التسويق، والسياحة الجماعية بين بلدان الإقليم.

# الفصل الثاني

## تمكين الشعب الفلسطيني

***إن أعظم مورد لكل أمة هو شعبُها***

المبادرة الثانية لمشروع *"من السلام إلى الإزدهار"* ستفتح الإمكانات الهائلة للشعب الفلسطيني عبر تمكينه من تحقيق أهدافه وطموحاته. سيدعم هذا الجزء من الرؤيا الشعب الفلسطيني من خلال أربعة برامج جوهرية.

1

سيقوم البرنامج الأول **بتعزيز جودة نظام التعليم** في الضفة الغربية وغزة وضمان ألا يوجد فلسطيني محروم بسبب عدم توفر الفرص التعليمية. سيدعم هذا البرنامج تطوير وتدريب المعلمين الفلسطينيين مع زيادة فرص الحصول على التعليم للمجتمعات المحرومة. ستساعد مشاريع أخرى على تشجيع الإصلاحات التعليمية والإبتكار. ومن خلال توفير الحوافز المالية لدعم تطوير المعايير الأكاديمية المحسنة والمناهج الدراسية. سيساعد هذا البرنامج على تحويل الضفة الغربية وغزة إلى مركز تعليمي بإمتياز.

2

البرنامج الثاني سوف **يعزز برامج تنمية القوى العاملة**، ويخفض معدلات البطالة، ويزيد من الحراك المهني للقوى العاملة الفلسطينية. كل ذلك سيتم إنجازه من خلال دعم التلمذة المهنية والإرشاد الوظيفي وخدمات التوظيف. وسيساعد هذا البرنامج على ضمان استعداد الشباب الفلسطيني بشكل كامل لدخول سوق العمل وتحقيق أهدافهم المهنية. ستساعد المشاريع الإضافية العمال المنتسبين على تلقي التدريب الذي يحتاجونه لتعزيز مهاراتهم أو تغيير مهنتهم. وفي نهاية المطاف، سيضمن هذا البرنامج حصول جميع الفلسطينيين على الأدوات التي يحتاجونها للتنافس في الإقتصاد العالمي والإستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها هذه الرؤيا.

3

سيوفر البرنامج الثالث موارد وحوافز جديدة **لإصلاح قطاع الرعاية الصحية الفلسطيني** وضمان حصول الشعب الفلسطيني على الرعاية التي يحتاجها أهالي الضفة الغربية وغزة. سيزيد هذا البرنامج وبسرعة من قدرة المستشفيات الفلسطينية، من خلال ضمان حصولها على التجهيزات، والأدوية، واللقاحات والمعدات على توفير رعاية عالية الجودة والوقاية من الطوارئ الصحية. وستساعد الصناديق الأخرى في تحسين الخدمات والمعايير في مرافق الرعاية الصحية الفلسطينية من خلال الإستثمارات الهادفة في المرافق الجديدة، وعبر فرص التعليم للموظفين الطبيين والمهنيين الطموحين في الرعاية الصحية وحملات التوعية العامة لتحسين الرعاية الوقائية. وهذا البرنامج سيحسن كثيراً من الحالة الصحية في جميع انحاء الضفة الغربية وغزة.

4

سيدعم البرنامج الرابع المشاريع التي **تحسن نوعية الحياة** للشعب الفلسطيني. ومن الإستثمارات في المؤسسات الثقافية الجديدة إلى الدعم المالي للفنانين والموسيقيين الفلسطينيين. وسيساعد هذا البرنامج الجيل القادم من الفلسطينيين على إستكشاف إبداعهم وصقل مواهبهم. وسيدعم أيضا تحسين الخدمات البلدية وتطويرمساحات عامة جديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. ستساعد هذه التطورات على تحويل الضفة الغربية وغزة إلى مركز ثقافي وترفيهي يستفيد منه جميع المواطنين الفلسطينيين.

## تمكين الشعب الفلسطيني

# الأهداف

- تعزيز تنمية الثروات البشرية في الضفة الغربية وغزة ، وتحقيق درجة 0.70 على مؤشر الثروات البشرية للبنك الدولي
- إنشاء جامعة فلسطينية واحدة على الأقل لتكون من عداد أرقى 150 جامعة في العالم
- زيادة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة من 20 إلى 35 في المئة
- خفض وفيات الرضع بمقدار النصف
- زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 إلى 80 سنة

# تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز الخدمات التعليمية

**جودة التعليم**

من بيرزيت إلى بيت لحم، توجد برامج أكاديمية قوية في الضفة الغربية وغزة لتعليم الفلسطينيين، ومع ذلك فان نوعية التعليم تختلف إختلافاً كبيراً بين المؤسسات. سيعزز هذا المشروع نوعية التعليم والإتساق في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة من خلال التركيز على النتائج التعليمية. وسيوفر أيضاً حوافز مالية للمؤسسات الأكاديمية الفلسطينية العامة والخاصة للوفاء بمعايير معينة، مثل رفع المستويات، وتحسين المناهج الدراسية، وزيادة معدلات التوظيف بعد التخرج. بالإضافة إلى ذلك، فان توسيع نطاق تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة ومنح الشهادات سيساعد على ضمان حصول المدرسين الفلسطينيين على الأدوات التي يحتاجون إليها لمساعدة الجيل القادم من الفلسطينيين على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وأخيراً، سيحدد هذا المشروع الجوائز المالية للإعتراف بإنجازات المعلمين الفلسطينيين ومديري التعليم الذين يُظهرون النجاح بإعتماد المقاييس والمعايير المعتمدة.

**إتاحة الوصول للتعلم**

وفي حين أن الفلسطينيين يتمتعون بأعلى معدلات التخرج في المنطقة، فإن العديد من المدارس الفلسطينية تستوعب ما يتجاوز طاقتها مع عدد قليل جداً من المدرسين والفصول الدراسية لدعم طلابها. ولضمان حصول جميع الفلسطينيين على التعليم الجيد، ستعطى الأولوية لتوسيع قدرة المدارس الحضانية والابتدائية والتكميلية والثانوية، مع التركيز على دعم المدارس العاملة في المناطق المحرومة. وسيمكن هذا المشروع المدارس من توسيع بنيتها التحتية وتوظيف مدرسين جدد. ولتحسين التعليم العالي، سيدعم هذا المشروع إنشاء جامعة جديدة في الضفة الغربية وغزة. وعلى غرار المبادرات الناجحة في **الإمارات العربية المتحدة وقطر**، ستوفر هذه المؤسسة التاريخية الجديدة للطلبة الفلسطينيين إمكانية الوصول المباشر إلى مؤسسة تعليمية دولية عُليا دون مغادرة المناطق الفلسطينية.

**تحمل التكاليف التعليمية**

وعلى غرار العديد من الطلاب في جميع أنحاء العالم، غالباً ما يواجه الشباب الفلسطيني قيوداً مالية تحد من فرصهم التعليمية. وسيخفض هذا المشروع العبء المالي الملقى على كاهل الطلاب الفلسطينيين بتوسيع الموارد المتاحة لتمويل تعليمهم. وسيدعم مشروع *"من السلام إلى الازدهار"* برنامجاً للمنح الدراسية يتم بموجبه تشجيع الكليات والجامعات من جميع أنحاء العالم على تقديم منح دراسية كاملة وجزئية للطلبة الفلسطينيين للدراسة في الخارج والحصول على تعليم عالي المستوى عالمياً. ستقدم المصارف الفلسطينية المساعدة التقنية لدعم الإقراض المسؤول للطلبة. وهذا الإقراض سيوفر للفلسطينيين خيارات لتكملة منحهم الدراسية والإلتحاق ببرامج أكاديمية نوعية. وبعد التخرج، يتوقع أن يعود هؤلاء الطلاب إلى أوطانهم، كما هو الحال في البلدان الأخرى ذات البرامج المماثلة، ليصبحوا عنصراً أساسياً في الجيل المقبل من القادة في الضفة الغربية وغزة.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** الجامعة الفلسطينية الجديدة

**الموقع:** الضفة الغربية أو غزة

**ميزانيه البرنامج:** تصل إلى 500$ مليون على شكل منح

**نظرة عامة على المشروع:** لإعـداد الطلاب الفلسطينيين للإنضمام إلى القوى العاملة في القرن الحادي والعشرين. يتوخى هذا المشروع بناء وتطوير جامعة جديدة رائدة في مجال الفنون والآداب والعلوم في الضفة الغربية وغزة. سيتضمن المشروع مدخلات من القادة الأكاديميين الفلسطينيين لبناء مرافق تستخدم أحدث التقنيات لتقديم تعليم عالي الجودة. سيتم توظيف كبار المعلمين والإداريين للتأثيرعلى حياة الفلسطينيين الذين يتوقون إلى التعلم والنجاح أكاديمياً. سيطور هذا المشروع أيضاً شراكات بين الجامعة الجديدة وأعرق المؤسسات التعليمية في الخارج، والتي سوف تحفز التبادل الأكاديمي وبرامج "التعلم عن بُعد" للطلاب والمعلمين الفلسطينيين. سيساعد برنامج منفصل **لكلفة التعليم الميسر** على ضمان بقاء هذه الجامعة في متناول الجمهور الفلسطيني العام.

# تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز تنمية القوى العاملة

## الشباب والنساء

سيتطلب بناء مستقبل أكثر إشراقاً في الضفة الغربية وغزة، مساهمات من جميع الفلسطينيين سواء كان ذلك بالنسبة لخريجات التكنولوجيا الحديثة أو للحرفيين الذين لديهم 20 عاماً من الخبرة. وللأسف، يعاني الفلسطينيون حالياً من أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العالم. وبنفس القدر الإشكالي، بينما تحقق المرأة الفلسطينية أعلى مستويات التحصيل العلمي مقارنة بالرجال الفلسطينيين، فإن المرأة الفلسطينية لا تشكل سوى نسبة مئوية صغيرة من القوى العاملة الفلسطينية. ومن خلال تزويد القطاع العام الفلسطيني بالمشورة بشأن أفضل الممارسات التي تشجع إهتمام القطاع الخاص بهذه المشكلة وتعزيز إستراتيجية وطنية شاملة لتمكين الشباب والنساء، سينضم المزيد من النساء والشباب إلى القوى الفلسطينية العاملة. ويرتأي مشروع *"من السلام إلى الازدهار"* الضفة الغربية وغزة، حيث سيصبح الشباب والنساء فيهما رواد أعمال وأصحاب مشاريع تجارية، يتمكنون من الحصول على رؤوس الاموال، ويتعلمون المهارات اللازمة للنجاح. سيؤدي هذا المشروع إلى زيادة معدلات التوظيف للشباب والنساء الفلسطينيين من خلال تزويدهم بالمشورة المهنية، والتدريب المتخصص وخدمات التنسيب الوظيفي بجهود مكثفة لتوظيفهم في مهن مرتفعة الأجور وذات نمو مُطّرد.

## العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات

لمئات السنين، كان العالم العربي المركز العالمي للعلوم والرياضيات. ولكن في الأزمنة الحديثة، لم تواكب الضفة الغربية ولا غزة بقية العالم في هذه المجالات. سيدعم مشروع *"من السلام إلى الازدهار"* المجتمع العلمي الفلسطيني من خلال توليد البحوث وفرص العمل في الضفة الغربية وغزة. سيرعى هذا البرنامج شراكات البحث والتطوير بين الشركات الفلسطينية والدولية ومؤسسات البحث العالمية، مع تشجيع الشركات الدولية على المشاركة مع الفلسطينيين في تطوير التكنولوجيات الجديدة و في مجال البحث العلمي. وينبغي أن تخلق هذه الجهود المزيد من الفرص للفلسطينيين من طلاب العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

## التعليم التقني والمهني

الشركات في الضفة الغربية وغزة بحاجة إلى القوى العاملة الجاهزة والمزودة بتقنيات أفضل وتعليم مهني. فهي ليست للطلاب الذين يتخرجون بدون هذا التدريب والمهارات اللازمة لأداء الوظائف في هذه الشركات. والإعتماد على نماذج ناجحة مثل تلك المنشورة في **ألمانيا والسويد**، وإستخدام أدوات برامج الكليات المجتمعية و"التعلم عن بُعد". يوسع هذا المشروع نطاق القدرة الكلية للتسجيل في المؤسسات التقنية والمهنية ويصمم التدريب التعليمي لتحسين إمكانية التسويق والتوظيف للطلاب. ويدعم هذا المشروع أيضاً إقامة شراكات جديدة بين هذه المؤسسات والشركات الفلسطينية لضمان أن يكون الطلاب المتخرجين من المدارس يمتلكون معرفة وثيقة الصلة بمكان العمل، فهم يتناسبون مع توقعات أصحاب المشاريع وستكون لديهم فرصة أكبر للنجاح في دخول سوق العمل.

## التدريب الداخلي والتلمذة

يسعى مشروع *"من السلام إلى* **الإزدهار"** إلى توسيع فرص التدريب أثناء العمل وإكتساب خبرة العمل قبل التخرج للطلبة الفلسطينيين، مع التركيز بشكل خاص على مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) ومن خلال الشراكة مع القطاعين العام والخاص الفلسطينيين والمنظمات التي لا تبغي الربح - لتطوير برامج تدريب وتلمذة جديده للطلبة الفلسطينيين. يستطيع هذا البرنامج مساعدة الطلاب الفلسطينيين على إكتساب خبرة في العمل وتحديد الثغرات في مجموعات مهاراتهم وتعديل المقرر التعليمي وفقاً لذلك. والهدف من هذا المشروع هو ضمان أن تتاح لجميع الفلسطينيين الملتحقين بالجامعات والمدارس المهنية فرص التدريب في مؤسسة تتطابق مع أهدافهم الوظيفية، مما يزيد من إحتمال تطويرهم للمهارات اللازمة لفتح فرص العمل في المستقبل وتأمين العمالة المربحة بعد التخرج.

## تدريب القوى العاملة

ولتحسين الإنتاجية والحراك المهني، يحتاج الفلسطينيون العاملون إلى فرص التدريب والتعليم التي ستساعدهم على تطوير مهارات جديده والنهوض بحياتهم المهنية. سيوفر هذا المشروع حوافز مالية لشركات القطاع الخاص لتطوير مراكز تدريب لموظفيها. سيتم إيواء هذه المرافق الجديدة داخل المناطق الصناعية التي ستكون مناطق داخل الضفة الغربية وغزة ومصممة لتشجيع الإستثمار والعمالة من خلال المعاملة الضريبية التفضيلية. وسيدعم هذا المشروع أيضاً الفلسطينيون الساعون إلى تغيير الحياة المهنية من خلال تقديم منح دراسية وزمالات لتمكينهم من السعي للحصول على فرص تدريب وتعليم جديدة في الجامعات الفلسطينية والمدارس المهنية.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** الإرشاد المهني والتوظيف

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة

**ميزانية البرنامج:** تصل إلى 30$ مليون على شكل منح

**وصف المشروع:** مشروع *"من السلام إلى الازدهار"* يرتأي أن النساء في الضفة الغربية وغزة يحصلن على التمويل وكذلك يفتح ابواب سوق العمل أمامهن والمشروع يمتعهن بفرص تدريب القوى العاملة للنجاح كرائدات أعمال وصاحبات مشاريع خاصة. وكجزء من التشجيع على إعتماد إستراتيجية وطنية للنهوض بالفرص الاقتصادية للنساء، سيدعم هذا المشروع إنشاء مؤسسة مركزية لتيسير تقديم المشورة المهنية وخدمات التنسيب الوظيفي للنساء والشباب الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. سيتم ربط هذه المؤسسة بالجامعات الفلسطينية والغرف التجارية المحلية للتنسيق مع مراكز الخدمات المهنية والتوصية بإدخال تحسينات على المناهج و ستكون هذه المؤسسة أيضاً بمثابة بوابه للوظائف، توفر للشباب والنساء الفلسطينيين إمكانية الحصول على القوائم المتعلقة بالوظائف المحتملة، فضلا عن التوجيه حول صياغة سيرة ذاتية مهنية والخدمات الأخرى.

# تمكين الشعب الفلسطيني من خلال الإستثمار في الرعاية الصحية

## الوصول إلى الرعاية الصحية

يؤدي نقص الموظفين والأدوية والمعدات والإمدادات في المرافق الطبية الفلسطينية إلى وجود ثغرات في نظام الرعاية الصحية الفلسطيني ويجبر العديد من الفلسطينيين على التخلي عن الرعاية أو السفر إلى الخارج لتلقي الرعاية التي يحتاجون إليها. وفي الأجل القريب، سيدعم هذا المشروع نشر المزيد من العيادات المتنقلة والحية لتلبية إحتياجات الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية الفلسطينية المحرومة وتقديم الدعم المالي لضمان حصول المستشفيات والعيادات على الدواء والمعدات لتحسين العلاج لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إلى الرعاية. ستقوم مشاريع أخرى في مرحلة لاحقة بتجهيز المستشفيات العامة بأحدث المعدات لتحسين قدرتها على معالجة مجموعة متنوعة من العلل والامراض – مما يقلل من أوقات الإنتظار وعدد الفلسطينيين الذين يجب إحالتهم إلى المستشفيات للعلاج بالخارج.

## جوده الرعاية الصحية

إن نقص الموارد داخل نظام الرعاية الصحية الفلسطيني جعل من الصعب على أخصائيي الرعاية الصحية التركيز بشكل كامل على تحسين معايير الجودة وعلى المؤسسات الطبية الفلسطينية، للوفاء بأعلى المعايير وتحقيق الإعتماد الدولي. سيدعم هذا المشروع الخبراء من القطاعين التقني والخاص الذي يساعد المستشفيات والعيادات في تحديد مجالات التحسين وتزويدها بالموارد اللازمة لتلبية الإحتياجات الحالية. ولزيادة تحسين جودة الرعاية، سيشجع هذا المشروع الأطباء والممرضين وغيرهم من الموظفين الطبيين على متابعة الشهادات الدولية والتدريبات وفرص البحث. ويمكن لهؤلاء المهنيين المهرة والمرافق الحديثة توفير الأساس لجودة الرعاية الصحية على المدى الطويل في الضفة الغربية وغزة.

## الرعاية الصحية الوقائية

ويزداد خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية في الضفة الغربية وغزة ويتضاعف بسبب الإفتقار إلى برامج الوقاية الأولية والثانوية. وسيساعد هذا المشروع مرافق الرعاية الصحية الفلسطينية على توسيع نطاق توافر الخدمات مثل اللقاحات وتقييمات صحة الأسرة والفحوص المنتظمة للصحة البدنية والعقلية. وسيمول هذا المشروع أيضاً حملة توعية عامة لإطلاع الناس على مخاطرنقص الرعاية الصحية والموارد المتاحة لهم في إطار نظام الرعاية الصحية الفلسطيني. ستقلل هذه الجهود من تكاليف الرعاية الصحية الطويلة الأجل وتساعد الشعب الفلسطيني على العيش حياة أطول وأكثر صحة.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** تعزيز المستشفيات والعيادات الفلسطينية

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة

**ميزانية البرنامج:** تصل الى 300$ مليون من المنح التمويلية
تصل إلى 600$ مليون تمويل تساهلي

**نظرة عامة على المشروع:** يحتاج نظام الرعاية الصحية الفلسطيني إلى مرافق طبية أفضل لتعزيز القدرات العلاجية. ويتوخى هذا المشروع تطوير مراكز علاجية ومتخصصة خاصة جديدة، لضمان قدرة الفلسطينيين على الحصول على العلاج الجيد لمجموعة واسعة من الامراض والمشاكل الصحية داخل الضفة الغربية وغزة، مع تشكيل شراكة مع مسؤولي الصحة الفلسطينيين للتركيز على الإصلاحات المتعلقة بمراقبة التكلفة والقدرة على تحمل التكاليف.

# تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين نوعية الحياة

### الفنون والثقافة

من العصور القديمة إلى الحديثة، كانت الضفة الغربية وغزة مركزا للفنون والثقافة، وموطناً للكثير من أشهر الفنانين والشعراء في المنطقة وذات تقاليد عريقة بتاريخها. ومثال على ذلك مهرجان النبي موسى السنوي. وينبغي الإحتفاء بهذا الإرث الثقافي العظيم ودعمه. فبالعمل مع المؤسسات الثقافية الفلسطينية، سيؤدي هذا المشروع إلى إعلاء شأن الجيل القادم من الفنانين والموسيقيين والكتاب الفلسطينيين المتميزين. كما ستتاح للفلسطينيين فرصة التقديم والحصول على منح دراسية تستمر لمدة عام للدراسة والتدريب والعمل في المجالات الفنية والثقافية في الداخل والخارج على حد سواء. منح تمويلية أخرى ستعمل على تطوير مراكز ثقافية ومتاحف جديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. وستكون هذه المؤسسات بمثابة معرضاً للثراء التاريخي والثقافة الفلسطينية للآلاف من الزوار المحليين والدوليين كل يوم.

### الرياضة وألعاب القوى

بالإضافة إلى تحسين الصحة العامة، يمكن للرياضة والألعاب البدنية أن تساعد الشباب الفلسطيني على تعزيز علاقات جديدة مع نظرائهم ومجتمعاتهم المحلية، ويمكن للفرق الفلسطينية أن تكون مصدراً للترفيه والفخر لجميع الفلسطينيين. وسيوسع هذا المشروع نطاق خيارات الأنشطة التنافسية الصحية للفلسطينيين من خلال بناء المرافق الرياضية العامة في الضفة الغربية وغزة. ويسعى هذا المشروع إلى إلهام الجيل القادم من الرياضيين الفلسطينيين الذين يطمحون بالمشاركة والتدريب مع الفرق الفلسطينية المستقبلية والتي ستتنافس على المستوى العالمي.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** التجديد الحضري

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة

**التكلفة:** تصل إلى 200$ مليون من المنح التمويلية

**نظرة عامة على المشروع:** بالعمل مع كبار مخططي المدن الفلسطينيين، سيقوم هذا المشروع بمساعدة البلديات الفلسطينية في تطوير وإصلاح البنية التحتية التي من شأنها تحسين نوعية الحياة داخل المناطق الحضرية الفلسطينية. ستمول هذه الأموا ل تطوير الأرصفة، والمكتبات، والحدائق وغيرها من الأماكن العامة في المدن والبلدات. وستدعم أيضاً تجديد المباني العامة وغيرها من مشاريع الإنعاش التي تقوم بتجميل وتحسين المناطق الحضرية في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.

## الخدمات البلدية

تفتقر البلديات الفلسطينية إلى الموارد التي توفر الخدمات الأساسية التي يحتاجها مواطنوها للإزدهار. سيؤدي هذا المشروع إلى تحسين الخدمات في المدن والبلدات الفلسطينية عبر توفير التمويل القصير الأجل للبلديات والمنظمات غير الحكومية، التي تركز على تحسين حياة المواطنين المحليين. ستسمح هذه الأموال للحكومات والمؤسسات المحلية بتحسين الخدمات الأساسية، بما في ذلك جمع النفايات، والمساعدة في حالات الطوارئ، وإدارة حركة المرور. سيرتبط هذا التمويل بسلسلة من الإصلاحات التي ستضع البلديات الفلسطينية على طريق التمويل المستقل وتوفير الخدمات العامة على نحو مستدام وتمويلات أخرى ستدعم تطوير مناطق عامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة، مما سيتيح للفلسطينيين المزيد من الفرص لقضاء بعض الوقت في الهواء الطلق مع أسرهم وأصدقائهم، بينما يساعد أيضاً على جذب السياحة إلى الضفة الغربية وغزة.

# الفصل الثالث

## تعزيز الحوكمة الفلسطينية

***في حين أن تنفيذ مشروع "من السلام الى الإزدهار" سيتطلب دعماً دولياً كبيراً، إلا أنه من غير الممكن تحقيق رؤيا للفلسطينيين دون الدعم الكامل من الشعب الفلسطيني وقــاداته.***

المبادرة الثالثة والأخيرة في مسيرة مشروع *"من السلام الى الإزدهار"* تسعى إلى تشجيع القطاع العام الفلسطيني على توفير الخدمات والإدارات اللازمة للشعب الفلسطيني حتى يحظى بمستقبل أفضل. إذا تدرك الحكومة إمكاناتها من خلال الإستثمار في شعبها وإعتماد العناصر التأسيسية المُحددة في هذا المشروع الذي سيتمخض عنه نمو فرص العمل وإزدهار الشعب الفلسطيني وإقتصاده على السواء. هذه الرؤيا ستحدد الطريق الذي سيتيح، بالشراكة مع القطاع العام الفلسطيني، الإزدهار عبر ثلاثة برامج.

1

سيساعد البرنامج الأول من هذا المشروع القطاع العام الفلسطيني على **إعادة صياغة بيئة النشاط التجاري** من خلال حقوق الملكية الخاصة، وضمانات ضد الفساد، وإمكانية الحصول على الإعتمادات وأسواق رؤوس المال العاملة إلى جانب السياسات واللوائح الداعمة للنمو. فاليقين والقابلية للتنبؤ بالنسبة للمستثمرين سيؤديان الى النمو الإقتصادي، وخلق فرص العمل في القطاع الخاص، وزيادة الصادرات والإستثمار الأجنبي المباشر. ومثلما هبت حكومات **اليابان، وكوريا الجنوبية وسنغافورة** للتصدي للتحديات الهائلة التي تواجه مجتمعاتها في الأوقات العصيبة، في تاريخ كل منها. وبالمثل فبإستطاعة القــادة الفلسطينيين تنفيذ العمل ذاته وأن يرسموا مساراً جديداً لشعبهم. يحدد هذا البرنامج ويلبي متطلبات تطوير الثروات البشرية، وتحفيز الإبتكار، وإنشاء وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وإستقطاب الشركات العالمية التي ستستثمر في مستقبل الضفة الغربية وغزة.

2

سيستثمر البرنامج الثاني في مشاريع **بناء مؤسسات** القطاع العام الفلسطيني وتعزيز إستجابة الحكومة للشعب. من خلال هذا البرنامج، ستوجه الحكومة إهتمامها إلى زيادة إستقلال القضاء وتنمية منظمات المجتمع المدني. ومن شأن وجود نظام محاكم قوي أن يحمي ويكفل بصورة أفضل، حقوق المواطنين وممتلكاتهم. مزيداً من الشفافية الحكومية ستساعد على تعزيز الثقة من قِبَل الفلسطينيين - والمستثمرين الأجانب – بأن قرارات المحاكم تتم بإنصاف حيث تُمنَح العقود وتُنفذ بصدق، مما يؤكد بأن الإستثمارات التجارية آمنة.

3

البرنامج النهائي سيؤدي إلى **تحسين العمليات الحكومية** وتوفير الخدمات للشعب الفلسطيني. وتماشياً مع النماذج الناجحة للقطاع الخاص، يجب على القطاع العام الفلسطيني أن يسعى جاهداً إلى أن يكون مستقراً مالياً، مستقلاً من الناحية المادية، راعياً لمنتسبيه ويكون فعالاً في تقديم الخدمات لمواطنيه. وسيساعد هذا البرنامج لتسديد الديون المستحقة على القطاع الخاص وتنفيذ خطة الميزانية والضرائب التي تعزز الإستدامة المالية على المدى الطويل، دون الحاجة إلى دعم الميزانية او أموال المانحين. كما سيساعد أيضاً في تبني تكنولوجية جديدة يمكن أن توفر للمواطنين الفلسطينيين القدرة على طلب الدعم والخدمات الحكومية والحصول عليها مباشرة. وسيقدم البرنامج تدريباً جديداً وفرصاً لمنتسبي الخدمة المدنية لتحسين إنتاجيتهم، والمساعدة في إعدادهم لمواجهة تحديات الحوكمة، وتسهل عليهم آداء وظائفهم. وأخيراً، يهدف هذا المشروع إلى توفير الخدمات الحكومية بتكلفة منخفضة وبكفاءة عالية، مما سيسهل نمو القطاع الخاص.

# تعزيز الحوكمة الفلسطينية

# الأهداف

- تحسين الشفافية الحكومية، وتحقيق 60 درجة أو أفضل حسب المؤشر الدولي لتوقع الفساد والشفافية
- تنفيذ نظام حكومة إلكترونية يؤهلهم للحصول على درجة أعلى من 0.75 على المؤشر الأممي لتنمية الحكومة الالكترونية
- تنشيط ميزانية مستدامة للقطاع العام
- تعزيز بيئة النشاط التجاري والحصول على الأقل على 75 درجة طبقاً لمقاييس البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال

# تعزيز الحوكمة الفلسطينية بخلق بيئة عمل أفضل

## حقوق الملكية

تعتبر حقوق الملكية الخاصة والحماية القانونية لأصحاب الأعمال متطلباً أساسياً للتنمية الإقتصادية المستدامة وبواسطة هذا المشروع، سيحظى القطاع العام الفلسطيني بالمساعدة في إنشاء وتحسين الأطرالقانونية التي يتمخض عنها أنظمة قانون التجارة، وقانون التنافس، وقانون الإفلاس، وقانون العقود. وسيعمل هذا المشروع مع القطاع العام الفلسطيني لتحديد حقوق الملكية الخاصة بوضوح، وتطوير حماية المؤسسات لأصحاب الأملاك وتسجيل ملكية الأراضي في قاعدة بيانات وطنية. إن تسجيل الأراضي خطوة حاسمة في تحول الإقتصاد الفلسطيني، وسيفتح المجال لإستخدامه كضمان لرؤوس الأموال ويزيل العديد من الحواجز القائمة أمام التنمية. وفي نهاية المطاف، يتوخى مشروع *"من السلام الى الإزدهار"* أن تتاح للفلسطينيين فرص لتطوير المدن، والقرى، والمناطق الصناعية، والأراضي الزراعية الجديدة وتحديثها، مما قد يدر بمليارات الدولارات في نشاط إقتصادي جديد. وإن حقوق الملكية القوية تعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق هذا المستقبل.

## الإطار القانوني والضريبي

يتطلب النمو الإقتصادي الطويل الأجل إطاراً قانونياً وضرائبياً يدعم القطاع الخاص ويستقطب الإستثمار. سوف يوفرهذا المشروع *"من السلام الى الإزدهار"* المساعدة التقنية والمالية للقطاع العام الفلسطيني لينتقل الى نظام ضرائبي يعزز النمو وينشئ إجراءات محسنة لمكافحة الفساد، وفتح أسواق رؤوس الأموال، وإجراء الاصلاحات الرقابية التي تدعم النمو الاقتصادي. ومن خلال وضع القوانين واللوائح الرقابية التي تزيد التنافس، وتحمي الملكية الفكرية، وحقوق التعاقد وتضمن اللجوء الى القضاء. وسيساعد هذا المشروع على منح الشركات الثقة التي تحتاجها للإسهام في استثمارات جديدة وتوسيع العمليات القائمة, بالإضافة، سيدعم هذا المشروع الجهود الجارية لإنشاء مركز جامع لتسجيل الأعمال التجارية الفلسطينية، مما قد يخفض بشكل كبير الكلفة والوقت اللازمين لإطلاق الشركة. ستساعد هذه الإصلاحات على ضمان قدرة جميع الفلسطينيين - وليس الشركات الكبرى فقط – على الإستفادة الكاملة من الفرص التي أوجدتها هذه الرؤيا.

### أسواق رؤوس الأموال والسياسة النقدية

سيكون القطاع المالي الفلسطيني شريكاً حاسماً في تنفيذ مشروع *"من السلام الى الإزدهار"*. هذا البرنامج سيعزز قدرات السلطة النقدية ومصارف القطاع الخاص الفلسطيني على تعزيز صحة النظام المالي المحلي، مع تيسير زيادة الإقراض المشجع على الإنتاجية، خاصة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ينبغي أن تكون السلطات المصرفية الفلسطينية قادرة على العمل مع المصارف المحلية لتوسيع قدراتها لدعم قطاع الأعمال الفلسطيني المتنامي وتكوين قنوات فعالة للإستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال. على وجه التحديد، ستدعم المساعدة التقنية الجهود الرامية إلى الحفاظ على العلاقات المصرفية المتبادلة، وتحسين ممارسات الإقراض المصرفية، وبناء قدرات السلطة النقدية لضبط القطاع المصرفي وإدارة محفظة السندات المالية.

### التبادل التجاري الدولي والإستثمار الأجنبي المباشر

بالإضافة إلى توسيع البنية التحتية، ستتطلب زيادة الصادرات الفلسطينية وضع سياسات جديدة للتبادل التجاري. وضمن هذا المشروع، سيساعد الدعم الفني الناشط القيادات الفلسطينية المعنية على إقامة نظام تجاري عادل ومتبادل، وإدارة نقاط العبور التجارية وإجراء إصلاحات نظم رقابية لتستقطب شركاء تجاريين جدد. وبموازاة هذه الجهود، سيأتي هذا المشروع بقادة الشركات المتعددة الجنسية إلى الضفة الغربية وغزة ليسهل عقد المؤتمرات الدولية للمستثمرين والتي تزيد من الوعي بفرص الشراكة مع الشركات الفلسطينية والإستثمار فيها. كما سيعمل الخبراء التقنيون مع المسؤولين الفلسطينيين لمساعدتهم على تطوير إتفاقيات التجارة الحرة المفيدة. وستكون التجارة الفلسطينية الإقليمية والدولية الموسعة قاعدة مركزية للنمو الطويل الأجل للإقتصاد الفلسطيني والتركيز على الصادرات الفلسطينية سيجبر الشركات المحلية على زيادة الكفاءة والجودة للتنافس بنجاح في الأسواق الدولية.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** تسجيل الأراضي

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة

**التكلفة:** تصل الى 30$ مليون من المنح التمويلية

**نظرة عامة على المشروع:** سيساعد هذا البرنامج أصحاب الأملاك الفلسطينيين على تسجيل أصولهم العقارية بسرعة في قاعدة بيانات واحدة. وهي قاعدة البيانات التي سيتم تنفيذها بالشراكة مع المؤسسات الإنمائية والقطاع العام الفلسطيني، وسوف تساعد في حل المطالبات المتنازع عليها بشأن ملكية الأراضي وتحديد حقوق الملكية الخاصة بوضوح. وسيوفر تعزيز حقوق الملكية الخاصة والأمن اللازم للإستثمارات الإنتاجية، مع ضمان قدرة المالكين الوصول إلى رؤوس الأموال عن طريق رهن أو بيع ممتلكاتهم.

# تعزيز الحوكمة الفلسطينية من خلال بناء المؤسسات

**إستقلالية القضاء**

بناءً على مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات، ينبغي إعادة تقييم استقلالية السلطات القضائية الفلسطينية وتعزيزها. وأن وجود نظام قضائي قوي ومحكمة يمكن الاعتماد عليها يسمحا للشركات بمعرفة ان استثماراتها ستكون آمنة، وأن شركاتها والمنتجات التي تنتجها ستكون محمية من المعاملة غير العادلة. تشكل الثقة في المسائل القانونية عنصرا حاسما في الحد من مخاطر الأعمال التجارية، وبالذات تلك التي تستقطب رؤوس الأموال الخاصة والإستثمارات الأجنبية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم هذا المشروع، بالشراكة مع القادة الفلسطينيين، بتشجيع القوانين واللوائح التي تكفل إستقلال النظام القضائي. وستستثمر في بناء قدرات المحاكم مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز قدرتها على التعامل مع القضايا التي تشمل الإنتهاكات الحكومية المحتملة. بالإضافة، سوف يعزز هذا البرنامج الثقافة القانونية التي ستساهم في جملة أمور مثل مساعدة القادة على و تحديد الإصلاحات القانونية والرقابية التي من شأنها تحسين عملية الشراء الحكومية وبيئة الأعمال التجارية بشكل أفضل.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** الحوكمة الإلكترونية الفلسطينية

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة

**الكلفة:** تصل الى 300$ مليون من المنح التمويلية

**نظرة عامة على المشروع:** سيمول هذا المشروع وضع نظام مركزي الكتروني للحكومة على الإنترنت، على غرار النظم المماثلة المُنفذة في بلدان مثل **استونيا**، وستمكن هذه البوابة وزارات الحكومة والمواطنين الفلسطينيين اليومية من تبادل المعلومات والتواصل في الوقت الحقيقي. ومن خلال هذا النظام، سيتمكن الفلسطينيون من طلب معلومات من مؤسسات القطاع العام بشأن القرارات والسياسات. كما ويسمح هذا النظام للفلسطينيين بطلب الخدمات الحكومية، على النحو الذي نُوقش في مشروع **تقديم الخدمات**.

## المساءلة

تتطلب الحوكمة الرشيدة نظما صارمة تمكن الشعب من مساءلة المؤسسات. يساهم الفلسطينيون في الإيرادات الضريبية مع توقع ان حكومتهم ستنفقها بشكل مسؤول لتوفير الخدمات بكفاءة وفعالية. كما وينبغي ان تتوفر لدى الفلسطينيين سبل أكثر وأفضل للسعي الى المساءلة عن الإدعاءات المتعلقة بالتبذير الحكومي، والإحتيال، وإساءة المعاملة، ووقائع فساد الحكومة، وحالات القرارات غير العادلة او غير النمطية في القضايا الجنائية، والعقبات غير الضرورية التي تعترض الشروع بعمل تجاري جديد او نمو تلك القائمة. ولكي يتمكن الشعب الفلسطيني من بناء الثقة في حكومته، فانه يحتاج الى آليات للتعبير عن قلقه وأن يرى الإجراءات المتخَذة حيال ذلك. وسيعزز هذا المشروع قدرة مؤسسات مكافحة الفساد الفلسطينية، بما في ذلك قدرتهم على التحقيق في إدعاءات الفساد وسوء الإدارة وإحالة النتائج إلى السلطات المحلية المختصة دون تدخل. كما سيوفر هذا البرنامج المساعدة التقنية والمالية لتوسيع قدرة مدقق الحسابات الحكومي وتمكينه من إعادة النظر في نفقات القطاع العام والتحقيق فى المخالفات بالوقت المناسب وبطريقة شفافة.

## الشفافية

كي يتمكن الشعب من مساءلة حكومته، يجب أن تكون قرارات السياسات الحكومية والعملية التشريعية وإجراءات القطاع العام المتعلقة بالمشتريات، والعقود، والتراخيص والتوظيف شفافة. ينبغي على الفلسطينيين أن يعرفوا كيف تنفق حكومتهم أموال دافعي الضرائب. يمكن للحكومة تحسين أدائها من خلال الإستفادة بشكل أفضل من الإنترنت والمنصات الرقمية. فقد سمحت التكنولوجيا الجديدة للحكومات وشجعتها على الصعيد الدولي على تحسين تدابير الشفافية والمساءلة لصالح مواطنيها. وسيدعم هذا المشروع المؤسسات الفلسطينية في تبني التحسينات التي تقوّم الشفافية في القطاع العام وقدرته على التواصل المباشر مع الشعب الفلسطيني. ومن أجل الحفاظ على مستقبل الرخاء، فينبغي على القادة الفلسطينيين الإلتزام تجاه شعبهم بالحوكمة الشفافة التي تلهم الثقة في مستقبل مشرق مليء بالفرص.

## المجتمع المدني

تشكل مؤسسات المجتمع المدني المعتمدة والصحافة الحرة جزءاً هاماً لأي ديمقراطية تعمل بشكل جيد. وسيتطلب الحفاظ على هذه المؤسسات الهامة وتوسيعها داخل الضفة الغربية وغزة قوانين وممارسات جديدة تحمي استقلالها وتحسن قدراتها. ولدعم هذه الجهود، سيوفر هذا المشروع التدريب للمسؤولين الفلسطينيين لمساعدتهم على تعزيز الحماية للمجتمع المدني وضمان حرية الصحافة. كما ستُدعَم منظمات المجتمع المدني بواسطة تحديد الموارد اللازمة لإداء وظائفها الهامة.

# تعزيز الحوكمة الفلسطينية عن طريق تحسين الأداء الحكومي

## الإستدامة المالية

لتعزيز الصحة الطويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني، يجب ان يكون لدى القطاع العام الفلسطيني ميزانية مستدامة ماليا. في إطار هذا المشروع، سيقدم الخبراء التقنيون المشورة للجهات النقدية الفلسطينية بشأن إعتماد خطة تضع الحكومة على طريق الإستدامة المالية، مع التركيز على إنهاء الإستناد على المعونة المقدمة من المانحين، زيادة الإيرادات الضريبية المحلية بكفاءة وزيادة القدرة على إدارة محفظة الأوراق المالية الحكومية. ولدعم هذا الجهد، سيوفر هذا المشروع دعماً مالياً قصير الأجل للقطاع العام الفلسطيني لسداد المستحقات المتأخرة للقطاع الخاص. كما وسيدعم نشر نظم جديدة قائمة على المساءلة والشفافية وقدرة الجهات الفلسطينية المعنية على إدارة تحصيل الإيرادات في جميع المعابر التجارية وغيرها من موانئ الدخول. سيطالب المشروع القطاع العام الفلسطيني بتنفيذ أنظمة لتحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في تحصيل المدفوعات لخدمات مثل الكهرباء والمياه، مما سيساعد على خفض التكاليف الطويلة الأمد للمستهلكين وتشجيع الإستثمار الخاص.

## الخدمات المدنية

يتطلب من الحوكمة الفلسطينية الجيدة الوفاء لرعاياها: الشعب الفلسطيني. ينبغي تطوير المهام الجوهرية، والأهداف العليا والإستراتيجية ومواءمتها لزيادة ازدهار المواطن. ولتحسين نوعية الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية وغزة، سيدعم هذا المشروع وضع برامج تعليمية جديدة وتدريب القيادة لموظفي الخدمة المدنية، مع وضع منهج دراسي صارم، يركز على الاستجابة لاحتياجات المواطن وتوفير خدمة ممتازة للزبائن. فبرامج القيادة هذا سيزود الجيل القادم من المسؤولين الفلسطينيين بمهارات في القيادة والعمل الجماعي، والمفاوضات، والإدارة المالية، وصنع السياسات والإتصالات. بالإضافة إلى تعزيز ثقافتي الخدمة والمساءلة. سيتم تحديد مقاييس الأداء والتقدم الوظيفي وسوف يكافىء على أساس نتائج قابلة للقياس. وسيتعلم القادة كيفية تحديد أهم اهداف الحوكمة والمقاييس الخاصة بتلك الأهداف، وترتيبها والقاء الضوء عليها ولتحقيق أفضل النتائج التي من شانها تحسين الحياة في الضفة الغربية وغزة وتنمية الإقتصاد. وسيتم قياس ومتابعة التقدم المحرز للمستوى الشائع وعرضه على شبكة الانترنت، لكي يحاسب المواطن حكومته على مستوى النجاح. وتعد القياسات الخاصة بنمو الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الوظائف أمثلة على المقاييس التي يمكن تقييمها ونشرها بسهولة.

**توفير الخدمات**

إقتصاد فلسطيني مزدهر سيتطلب تحديث خدمات القطاع العام ومؤسساته. وسوف يساعد هذا المشروع الجهات الفلسطينية المعنية بتنفيذ إستراتيجية شاملة لضمان الكفاءة في تقديم الخدمات لشعبها. كما سيوسع هذا الجهد نطاق الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، بما في ذلك خدمات تسديد الدفع، وإدارة المرافق، وتسجيل المدارس وطلبات الجوازات. هذه النظم ذاتها ستسمح للفلسطينيين بتتبع حالة طلباتهم ومؤشرات الأداء الأخرى. ولزيادة تعزيز توفير الخدمات، سيسمح هذا المشروع للحكومة بتحديد الفرص المتاحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبخصخصة الخدمات التي يكون للقطاع الخاص فيها تجربة عميقة و قوية.

## إطلاق مشاريع

**المشروع:** إستقطاب الخبرات العالمية

**الموقع:** الضفة الغربية وغزة

**التكلفة:** تصل إلى 100$ مليون من المنح التمويلية

**نظرة عامة على المشروع:** يوفر الشتات الفلسطيني مصدراً هائلا من المواهب للاقتصاد الفلسطيني. وسيتطلب مشروع *"من السلام الى الإزدهار"* زيادة ملحوظة في الثروات البشرية، وهذا المشروع سيدعم الجهود الرامية الى جمع وتمكين الموهوبين، من الفلسطينيين وغيرهم من الخبراء، من جميع انحاء العالم لتنفيذه.

# خاتمة

إن مشروع *"من السلام الى الإزدهار"* يضع **رؤيا لمجتمع فلسطيني مزدهر**، يدعمه قطاع خاص قوي، وشعب متمكن وحكومة فعالة. كما تبين الرؤيا ما يمكن أن تتمخض عنه معادلة السلام زائداً الإستثمار، وكيف يمكن تحقيق النجاح من خلال برامج محددة تدعمها مجموعة من المشاريع القابلة للتحقق. إن مشروع *"من السلام الى الإزدهار"* يمثل خطة واقعية وقابلة للتحقيق بحيث يمكن أن ينفذها الفلسطينيون بدعم من المجتمع الدولي لبناء مستقبل أفضل لهم. ومن خلال هذه الرؤيا، يمكن للضفة الغربية وغزة أن توفرا مستقبلاً من الكرامة والفرص للشعب الفلسطيني.

THE WHITE HOUSE